

مراجعة كتاب
ستجلز، جوزيف، السقوط الحرّ: الولايات المتحدة،
والأسواق الحرّة، وهبوط الاقتصاد العالمي

Stiglitz, J., Freefall, America, and the Sinking of the World Economy,

W.W. Norton & Company Ltd. pp. 361

مراجعة: أحمد الكواز*

أولاً: مقدمة

صدر هذا الكتاب بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، ويحاول الكاتب دراسة أسباب الأزمة التي بدأت من الولايات المتحدة الأمريكية وانتشرت في كافة أنحاء العالم، والتي تعزى إلى خلل في الإدارة الاقتصادية الأمريكية، والتخلص من كافة الضوابط التي تحكم عمل السوق في حالة فشله، خلال حكم الإدارة السياسية السابقة قبل الرئيس أوباما. وما ترتب على ذلك من سقوط (حرّ) للاقتصاد الأمريكي. ويتضمن الكتاب عشرة فصول تهتم بصناعة الأزمة، وعواقب السقوط الحرّ، والاستجابة المعيبة، وفضيحة الرهن العقاري، والسرقة الأمريكية الكبرى، وانتصار الجشع على الجذر، ونظام رأسمالي جديد، ومن تعافي عالمي إلى ازدهار عالمي، وإصلاح علم الاقتصاد، ونحو مجتمع جديد.

ويعتبر المؤلف من ألمع الاقتصاديين الأمريكيين حيث حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001، وعمل كرئيس لمجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس الأمريكي كلينتون عام 1995، كما عمل في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويعمل حالياً أستاذاً للاقتصاد في جامعة كولومبيا.

ثانياً: جذور الأزمة

يؤكد المؤلف هنا بأن الأزمة المالية لعام 2008 لم تكن مفاجئة، بل المفاجئة هي أن الكثيرين تفاجئوا بها. ويبرّر ذلك بالقول بأن خلطة الأزمة كانت جاهزة بالفعل، وهي: الرقابة المحدودة، والسيولة وأسعار الفائدة المنخفضة، والفقاعة العقارية الدولية، وارتفاع الإقراض العالي المخاطر.

* عضو الهيئة العلمية في المعهد العربي للتخطيط. البريد الإلكتروني: ahmed@api.org.kw

إلا أن الجديد بهذه الأزمة هي أنها "صنعت في الولايات المتحدة"، في ظل القناعة السائدة بأن الولايات المتحدة مصدر النمو، والسياسات الاقتصادية السليمة، وأن آخر أزمة صدرتها الولايات المتحدة كانت أزمة الكساد الكبرى في ثلاثينيات القرن الماضي.

ظهرت الأزمة للسطح عند انفجار فقاعة المساكن بعد أن هبطت أسعارها، وأصبح ما يدينون به أصحابها يزيد بكثير عن قيمة المساكن المرهونة، ما تلى ذلك تبخر مدخرات أصحاب المساكن وتبخر مستقبلهم، أيضاً. ويوضح المؤلف بأن الاقتصاد الأمريكي ينفق تاريخياً أكثر مما تبرره الموارد، وذلك حتى يستمر نمو الاستهلاك ومن ثم يستمر النمو العالمي. والسؤال: كيف يستمر هذا الأمر؟ يجيب المؤلف بأن الأمريكيون عرضوا حلاً لا ينقصه الذكاء. القيام بالاقتراض ثم الاستهلاك. وفي ظل الأقرض بأن الدخول لازالت تنمو، مما أدى إلى انخفاض معدلات الإيداع وأصبحت سالبة بالنسبة للفقراء. يقابل ذلك ديون ثقيلة. إلا أن المقترضين والمقرضين لم يكونوا يشعروا بالقلق. حيث يستطيع المقترضون الاستمرار في الاستهلاك من غير أن يواجهوا واقع دخولهم المترجع، وفي نفس الوقت يحقق المقرضون أرباحاً طائلة من جرّاء تزايد الفوائد المتحصلة.

وفي ظل الاستهلاك على شكل شراء مساكن بأسعار فائدة منخفضة، وفي ظل ضعف الرقابة، أصبح في مقدور أصحاب المساكن الحصول على أموال لقاء رهن مساكنهم. وقد وصلت قيمة هذه الرهونات إلى (975) بليون دولار في سنة واحدة، أو ما يشكّل (7%) من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. وقد سمح ذلك للمقترضين بتسديد مقدم شراء سيارة جديدة، مع فائض لأغراض التقاعد. وذلك في ظل فرضية (قوية وخطيرة) وهي استمرار ارتفاع أسعار المساكن، أو على الأقل عدم هبوطها.

وعندما انفجرت فقاعة المساكن وهبطت الأسعار تضخمت الآثار (يرتبط ثلثي أو ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بقطاع الإسكان) بفعل ابتكار المصارف لأدوات ومنتجات معقدة تعتمد أساساً على الرهونات. والأسوأ أنها شاركت، أي المصارف، براهانات Bets مع بعضها البعض، ومع مصارف عالمية، وموّلت (شأنها شأن العائلات) استثماراتها عن طريق الاقتراض. ونتج عن هذا التعقيد أن المصارف لم تعد تعرف فيما إذا كانت ما تدين به للمودعين وحملة السندات يفوق قيمة الأصول المصرفية أم لا. وبالتالي أدركت هذه المصارف حقيقة أن ليس بمقدورها معرفة الموقف المالي لأي مصرف آخر، وعليه تبخّرت الثقة التي يعتمد النظام المصرفي عليها اعتماداً كبيراً. وترتب على ذلك رفض المصارف إقراض بعضها البعض، أو بقيامها بطلب أسعار فائدة مرتفعة للتعويض عن تحمل المخاطر. بعدها بدأت أسواق الاقتراض الدولية بالتلاشي.

عندئذ، حسب توصيف المؤلف، واجهت الولايات المتحدة، والعالم، أزمتين: مالية، واقتصادية. وكان للأزمة الاقتصادية عدة أبعاد: فهناك أزمة عقارات سكنية ظاهرة بشكل جلي، تبتعتها، بفترة وجيزة، أزمة عقارات تجارية. تبع ذلك إنهيار في الطلب حيث انهارت قيم المساكن وكذلك قيم الأسهم التي تمتلكها العوائل، في حالة وجودها، وتراجعت القدرة على الاستهلاك. وبسبب جمود أسواق الاقتراض والائتمان، وانخفاض الطلب خفّضت الشركات مخزونها بشكل سريع، وحدث الانهيار في الصناعة الأمريكية.

وثار السؤال، بعد ذلك، ضمن الأسئلة الجوهرية الأخرى: ماذا سيحلّ محلّ استهلاك الأمريكيين الذي اتصف بالجموح قبل الأزمة وانفجار الفقاعة، وكيف ستدير الولايات المتحدة وأوروبا مرحلة الانتقال إلى الاقتصاد الخدمي الذي صادفته الكثير من المتاعب أثناء فترة الرواج؟ ويجيب المؤلف: ما هكذا كان يجب إدارة الأمور، وما هكذا كان يجب أن تعمل اقتصادات السوق. لقد وقع خطأ فظيع.

ويعزي المؤلف مصدر هذا الخطأ لرئيس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي)، ألن غرينسبان، عندما سمح لفقاعة التكنولوجيا، الدوت كوم، بالتطور والنمو وأخر عام 1999، حيث هبطت بعدها، عام 2000، أسعار أسهم التكنولوجيا بحوالي (78%) ما بين أوائل عام 2000 وأواخر عام 2002. وبفعل تركّز أغلب الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا المتقدمة تأثر الاقتصاد ودخل حالة ركود في آذار/ مارس 2001. واستخدمت إدارة الرئيس الأمريكي، جورج دبليو بوش، هذا الركود كحجة لخفض الضرائب على الأغنياء، إلّا أن هذا الخفض لم يستعيد الرواج. لذا فقد وقع العبء على السياسة النقدية من خلال قيام غرينسبان بخفض أسعار الفائدة، وتم إغراق السوق بالسيولة، وأدى ذلك، ضمن نتائج أخرى، إلى مزيد من الاستثمارات في المصانع والآلات، وإلى إحلال فقاعة الإسكان محل فقاعة التكنولوجيا من خلال تسارع الاستهلاك وازدهار سوق العقارات.

ويتساءل المؤلف: من يُلام عن الأزمة؟ قد تكون الإجابة السهلة هي جشع المصرفيين، وهذا صحيح، إلّا أن ذلك لا يقدّم كامل الإجابة. وإذا بدأنا من أسفل قائمة المسؤولين فهناك الشركات التي أوجدت الرهن، ووكالات التصنيف التي قدّمت خاتم الموافقة بدلاً من وقف هذه الرهونات القاتلة، وفشل الأسواق المالية الأمريكية في أداء وظائفها الاجتماعية القائمة على إدارة المخاطر، وتعبئة المدخرات، وخفض تكاليف المعاملات. وقامت، أي الأسواق المالية، بدلاً من ذلك في تشجيع الإفراط في المديونية، وفرض تكاليف مرتفعة على المعاملات، كما أساءت تسعير المخاطر وتقديرها (أي أساء السوق تقدير المخاطر، وثقة الأسواق المالية بوكالات التصنيف التي

صنفت المنتجات المالية الجديدة بتصنيف "AAA". وينأى مجلس الاحتياطي الفيدرالي بنفسه عن الأزمة قائلاً بأنه لم يكن بمقدوره أن يفعل شيئاً حتى لو عرف بتشكّل الفقاعة. إلا أنهم مخطئين، حسب رأي المؤلف. حيث كان باستطاعتهم زيادة مقدّم الدفعات على المساكن أو زيادة متطلبات الهامش للتجارة بالأسهم، وكان بالإمكان كلا الإجراءين أن يخففاً من وطأة الأزمة. والأسوأ من ذلك سماح غرينسبان للمصارف بأن تتعامل في الإقراض ذو الخطورة المرتفعة، وتشجيع الجمهور على قبول الرهن ذو الفائدة المتغيرة، وبدفعات يمكن أن ترتفع بسهولة، وقد ارتفعت بالفعل. مما اضطرّ العائلات، ذات الدخول المتوسطة، على "حبس الرهن Foreclosure".

ثالثاً: كيف تعاملت الإدارة الاقتصادية مع الأزمة

هاجم المؤلف، وبعنف، في مقاله بصحيفة "نيويورك تايمز"، في عددها الصادر في 31 مارس 2009 بأن سياسة إدارة الرئيس أوباما، الخاصة بمعالجة أوضاع البنوك المريضة، بالقول أنها تقع ضمن مقترح: الربح- الربح- الخاسر. بمعنى الربح للبنوك، والربح للمستثمرين، والخسارة لدافعي الضرائب. ووصف هذه السياسة بأنها "الرأسمالية المصنّعة Ersafz Capitalism" أي تلك التي تخصص المنافع وتعمم الخسائر. ويتهم المؤلف الإدارة الأمريكية بأنها بدلاً من أن تعالج المشاكل "الهيكليّة" للبنوك الأمريكية (حيث يعتبر انهيار بنك "ليهمان بروذرز" في سبتمبر 2008 بأنه شبيه، من وجهة نظر أصولية السوق Market Fundamental، بانهيار "حائط برلين" من وجهة نظر الشيوعية).

ويعتقد المؤلف بأن كل من إدارة الرئيس "بوش"، والرئيس "أوباما" قد قلّلت من تقييم الكساد، وأن برنامج الرئيس أوباما للإنقاذ قد ساهم بشكل كبير في التخلص من الكساد إلا أنه كان قليلاً (قدّرت قيمة برنامج تحريك الاقتصاد الأمريكي، خلال سنتين، بحوالي تريليون دولار)، وأن ثلث المبلغ ذهب، تقريباً، على شكل خفض للضرائب، وأن اليسر القليل ذهب إلى مساعدة الولايات والمحليات.

ويشبه تحليل المؤلف، التحليل الخاص بالاقتصادي الكينزي الآخر، والفائز بجائزة نوبل، أيضاً، بول كروكمان Paul Krugman، بالقول بأن الولايات المتحدة نجحت بالتعامل تاريخياً مع العديد من الأزمات حينما كان هناك قواعد منتظمة فاعلة وتم العمل على فرضها بقوة الدولة. ويجاول المؤلف بأن انهيار النظام المالي يعكس انهيار أعمق وهو انهيار النظام الاقتصادي، ويعكس أيضاً مشاكل عميقة بالمجتمع. وتشمل هذه المشاكل نمو التفاوت بالثروة،

ونقص في المسألة الخاصة برجال الأعمال والسياسيين، والتركيز على المكاسب قصيرة الأجل مقابل المنافع طويلة الأجل. ويوجه النقد الأكبر في هذا الكتاب لإدارة الرئيس أوباما في مجال إدارتها للكساد.

وينتقد المؤلف التوجه نحو التحلل من الإجراءات المنظمة De-regulation، والتي لم تتصف بها فترة الجمهوريين أمثال الرئيس بوش، وولده، بل امتدت إلى إدارة الرئيس كلينتون (حيث كان يشغل المؤلف عضو ثم رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين). ويلقي باللائمة على هذا التوجه، خلال إدارة كلينتون، على وزير المالية: روبرت روبن Robert Rubin، وخلفه لورنس سمرز Lawrence Summers كمستشار أول للبيت الأبيض. ويؤكد المؤلف أنه كان من الواجب على الإدارة أن تختار مستشاريها ممن ليس لهم تاريخ في التحلل من الإجراءات المنظمة.

ويقترح المؤلف، ضمن مقترحات أخرى، لإعادة برمجة الاقتصاد والمجتمع الأمريكي العمل على إعادة توزيع الدخل، وضرائب أكثر تصاعدية، ونظام دولي جديد للاحتياجات. ويغازل المؤلف مفهوم "السعادة القومي الإجمالي (GNH) Gross National Happiness، المستخدم في دولة بوتان، وينتقد المفهوم الحالي المستخدم لقياس الأداء الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، وما يرتبط به من متوسط دخل الفرد، وذلك بأتملة عديدة منها أن ما يُقاس ضمن هذا الناتج والخاص بالخدمات الصحية، يمثل الإنفاق الصحي وليس مخرجات القطاع، كما أن هذا المتوسط لا يعكس قضية توزيع الدخل.

ويختتم المؤلف كتابه بالقول: هل سنتوقف عن استغلال فرصة استرداد الحس بأهمية التوازن ما بين "السوق" و"الدولة"، وما بين "النزعة الفردية" و"المجتمع"، وما بين "الرجل" و"الطبيعة"، وما بين "الوسائل" و"الغايات". وعندما واجه الرئيس روزفلت في الثلاثينات من القرن الماضي مثل هذه الظروف لجأ إلى انتهاج "السياسة الجديدة New Deal"، إلا أن المؤلف يشك بأن الرئيس الحالي أوباما هو من نفس الفئة الحاسمة التي ينتمي لها روزفلت.